لم يكن جاريا عليه على ما يقتضيه القياس فقام تصغيره مقام تصغير مصدره فبان الفرق بينهما .

والرابع أن ليس وعسى لا نظير لهما من الأسماء يحملان عليه كما حمل ما أفعله على أفعل الذي للمفاضلة فيحمل ما أحسنهم على قولهم هو أحسنهم فبان الفرق بينهما .

فإن قالوا هذا يبطل بنعم وبئس فإنهما للمبالغة في المدح والذم كمان أن التعجب موضوع للمبالغة وإنهما لا يتصرفان ومع هذا فلا يجوز تصغيرهما .

قلنا هذا الإلزام على مذهبكم ألزم لأنهما عندكم اسمان كأفعل في التعجب فهلا جاز فيهما التصغير كما جاز فيه فإن قلتم إن ذلك لم يسمع من العرب قلنا كما قلتم ثم فرقنا بينهما وذلك أنهما وإن كانا لا يتصرفان فهما أشبه منه بالأفعال المتصرفة وذلك من ثلاثة أوجه أحدها اتصال الضمير بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف نحو قولهم نعما رجلين ونعموا رجالا والثاني اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما نحو نعمت المرأة وبئست الجارية والثالث أنهما يرفعان الظاهر والمضمر كالفعل المتصرف فلما قربا من الفعل المتصرف هذا القرب بعدا من الاسم فلهذا لم يجز تصغيرهما بخلاف فعل التعجب على ما بينا وأما مثال أفعل به فإنما لم يجز تصغيره لأنه لا نظير له في الأسماء إلا أصبع وهي لغة رديئة في إصبع وفيها سبع لغات فصحاهن إصبع بكسر الهمزة وفتح الباء ثم أصبع بضم الهمزة وفتح الباء ثم أصبع بفتح الهمزة والباء ثم أصبع بضم الهمزة والباء ثم إصبع بكسر الهمزة والباء ثم اصبع بفتح الهمزة وكسر الباء ثم أصبوع وإذا لم يكن له في كلامهم نظير سوى هذا الحرف في لغة رديئة باعده ذلك من الاسم فلم يجز فيه التصغير .

ألا ترى أن وزن الفعل الذي يغلب عليه أو تخصه أحد الأسباب المانعة من الصرف فإذا كان الاسم يقرب من الفعل